سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (١٢) ٢٠١٢/١١/٢٦

«الحوار الوطني» في طهران

هل ينقذ نظام الأسد في لحظة سقوطه؟

علي الشيخ منصور

قبل مضي أسبوع واحد على نتائج مؤتمر الدوحة وتأسيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة»، رعت طهران اجتماعا باسم «مؤتمر الحوار الوطني في سوريا» تحت شعار «لا للعنف، نعم للديمقراطية»، الذي افتتح اعماله يوم الأحد ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بحضور نحو ٢٠٠ شخص من ممثلي الحكومة ومختلف التيارات السياسية والدينية والعرقية السورية، بحسب وسائل اعلام ايرانية، التي أشارت الى حضور مجموعات معارضة صغيرة سرية او مجهولة، رفضت الإفصاح عن أسمائها، بحجة أنهم من قوى المعارضة العاملة بشكل سري داخل سوريا، واكد صالحي ان ايران تريد تشجيع اجتماع المعارضين مع الحكومة من اجل التوصل الى حل سوري- سوري للازمة وليس حلا يتم إملاؤه من الخارج.

وقد سعت إيران حقيقة لدعوة طيف واسع من ممثلي المعارضة السورية في الداخل، إلا أنها عملياً فشلت في تحشيد أية قوى ذات وزن حقيقي، حتى تلك الأطراف التي تتبنى الحوار والسلمية أمثال «هيئة التنسيق الوطنية» و«تيار بناء الدولة»، وبررت الهيئة عدم مشاركتها كون العنوان حمل اسم الحوار، فهم يقبلون بمؤتمر «تشاورياً» وليس «حواراً» مع النظام في المرحلة الحالية، لذلك اقتصر الحضور على بعض التنظيمات الهامشية جداً، وبعض حلفاء النظام أمثال قدري جميل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ووزير المصالحة الوطنية علي حيدر، إضافة لأفراد لا يمثلون أحدا في الساحة السورية، وهمم مجرد شبيحة إعلاميين للنظام كخالد العبود وشريف شحادة رغم عضويتهما ل«مجلس شعب النظام»، وأمثالهم ممن يعملون تحت رعاية المخابرات السورية. وبرر وزير المصالحة الوطنية علي حيدر ذلك بأن «الدعوة إلى اجتماع طهران اقتصرت على الحركات التي تقبل الحوار مع النظام».

حتى أصدقاء النظام السوري كروسيا والصين تخلفوا عن تلبية الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر، واكتفى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف برسالة إلى المشاركين حذرت فيها الدول التي تساند «الائتلاف الوطني السوري» من ارتكاب حماقة تزويد المعارضة بالأسلحة، لأن ذلك يشكل «انتهاكاً فاضحاً» للقانون الدولي برأيه.

بل أن المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي وسلفه كوفي عنان اعتذرا عن تلبية دعوة. بحيث اقتصرت المشاركة الدولية على حضور كمال الهلباوي ممثلا عن الاخوان المسلمين في مصر، وابراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني في العراق.

وإذا كانت رسالة لافروف وحضور الجعفري من العراق مفهوماً في سياق مواقف الدولتين مما يجري في سوريا، فإن مشاركة ممثل الإخوان المسلمين في مصر تبقى خارج السياق العام للمواقف المعلنة في القاهرة من تأييد الثورة السورية، وعدم الاعتراف بشرعية الأسد كرئيس لسوريا. أما بالنسبة لملالي طهران الذين أرادوا من المؤتمر تشكيل قيادة بديلة عن «الائتلاف الوطني» السوري الذي اعلن من الدوحة قبل أسبوع، للحوار مع نظام الأسد من أجل تشكيل حكومة جديدة تضم مشاركين في مؤتمر طهران باسم المعارضة، سيكتفون من المؤتمر بصداه الإعلامي المتلاشي، كمحاولة لخرق الحصار الإقليمي والدولي الرافض لدخول طهران على خط القرار فيما يتعلق بالمسألة السورية، فهم رغم الفشل يعتبرون المؤتمر نجاحا لدبلوماسيتهم التي تسعى وراء نظام عاجز لحمايته في لحظة السقوط.

الافتتاحية

الهرب إلى الأمام أم إلى الخلف؟

سامي شيحان

نظام الأسد بات قاب قوسين أو أدنى للسقوط، ولولا الدعم الروسي – الإيراني لكان انتهى بالسقوط الحر منذ زمن طويل، بل يمكن اعتباره قد دخل في حالة الموت السريري، بانتظار رفع «المنفسة» الإيرانية عن وجهه الكالح كي يوقع العالم شهادة وفاته.

وبينما كان البعض من الجالسين في قوس المانعة والتصدي تحديدا، يلقون بالونات تخويف من تقسيم سوريا ووهم الدولة العلوية في حال خسر الأسد عاصمته، فوجئنا بإطلاق بالون جديد من المصدر ذاته، لكنه يذهب في الاتجاه المعاكس لأوهام التقسيم، فهم الآن يبثون الذعر في صفوف الثورة من مشروع يجري تدارسه بين أركان القوس السابق لخطوة اتحادية بين العراق وسوريا! الخبر المفاجئ جرى تسريبه عبر المراسل السياسي لصحيفة «القدس العربي» في دمشق كامل صقر بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠١٢ تحت صيغة «دراسة افكار» يتم تداولها بين البلدين حيث «يواجهان تحديات متشابهة في محيطهم الإقليمي وأن فكرة الاتحاد أو الوحدة قد تكون هي الحل الأفضل لمواجهة تلك التحديات».

العاملون على إلقاء هذه البالونات يدركون أنها مشاريع وهمية، لا تحمل أية قيمة على أرض الواقع، لكنهم مع ذلك يغزون أوهامهم لدعم هذا النظام الفاشل مهما كان الثمن، حيث نلاحظ تسريب إشاعات كثيرة من المصادر ذاتها، تتحدث عن إمكانية دخول قوات حزب الله إلى مدينة حمص عبر القصير للسيطرة ميدانياً على القطاع الأوسط من الجغرافيا السورية، فيما يدخل جيش المهدي من العراق إلى المناطق الشرقية ليبسط سيطرته عليها، ويبقى على الحرس الثوري الإيراني أن يهبط في العاصمة دمشق لاستكمال تحرير سوريا من العصابات الإرهابية التي تهدف لتقويض محور المانعة والتصدي، والذي يروق لملالي طهران أن يطلقوا عليه «محور الخير»، الذي يتفتق عن أفكار شيطانية: تقسيم سوريا أو إلحاقها بالعراق أم تدمرها ليس مهماً، المهم في استمرار محور الخير!.

هيئة مغتربي سوريا الأحرار «همسا»

تجربة رائدة في دعم الثورة

في تقديم القائمين على مشروع «همسا» يوضحون مفهومهم للمجتمع المدني ودور الأفراد والجمعيات الأهلية والأنشطة التطوعية في تطوير البنى المجتمعية وتشكيل مجموعات ولوبيات ضغط على أداء الحكومة للحد من ظواهر الفساد والإفساد فيها، فلا يقتصر دورهم على الأنشطة التطوعية التي تنظمها أي جماعة حول مصالح و قيم و أهداف مشتركة، والتي تشمل تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، بل يصل دورها إلى التأثير على السياسات العامة. وفي إطار هذا النشاط الأخير مثلا، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاقبة صانعي السياسات أو مكافأتهم). فالأنظمة الشمولية الاستبدادية لا تسمح باتخاذ زمام المبادرة من قبل أفراد المجتمع، لأن المبادرة هي ملك وميزة حصرية خاصة لصالح المستبد. وآليات تنفيذها حكر خاص لصالح قناة الاستبداد و الفساد الأمنية، والتي تُصرَّفُ من خلالها جميع الدوائر الاجتماعية في المجتمع. مصادرةً بذلك المجتمع المدني والشأن العام وفعالياته كرهينة لا يُساوم ولا يُفاوض على إطلاق سراحها من قبل سجانها المستبد، الذي يحتكر الشأن العام لصالح منظومة الفساد والاستبداد. بحيث لا يُتاح للأفراد والمجموعات المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة ومساعدة الأخرين وتحمل المسؤولية تجاه أمور حياتهم العامة أو ما يعرف بالشأن العام، والذي هو في الأساس شأنَهم.

على هذه الخلفية اجتمع لفيف من المغتربين السوريين بعد أن سمعوا صوت الثورة يصدح «من حوران هلت البشاير لعيناك يا شعب يا ثاير» ويضيف «الموت ولا المذلة»، فأيقظ فيهم شهوة الحاجة لاستعادة الأب... الأم... الوطن السوري «الرهينة» كما عبروا، صوت هزّ في أعماق المغتربين السوريين الحاجة الماسة لإعادة اكتشاف الوطن، وبناء جسر كريم معه، فولدت الفكرة وتطورت إلى أن ظهرت للعلن بصيغتها الجميلة، «هيئة مغتربي سوريا الأحرار – همسا» كمنظمة مجتمع مدني غير حكومية. انطلقت الفكرة من حاجتنا في إطار ثورة الكرامة لإعادة تفعيل وتفاعل الفرد السوري مع الشأن العام، وفتح أبواب المبادرات لصالح هذا الشأن العام المهدد بالسقوط، وتمّ الاتفاق على إشهار «همسا– هيئة مغتربي سوريا الأحرار» التي تسعى إلى تنسيق جهود المغتربين السوريين في الخارج لدعم ثورة الكرامة بكل الوسائل المتاحة وبأقصى إمكانياتها المادية والعلمية والفنية والاعتبارية، مع مراعاة القوانين في بلاد الاغتراب، لطرح نموذج مدني يتناقض مع كل فكر شمولي، وسجلت الجمعية في المحكمة الألمانية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠١١ لتكون تحت رقابة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني الألماني، حرصاً من «همسا» على أهمية العمل المدني الشفاف. مستفيدةً من التجربة الألمانية المتطورة في هذا المجال.

النشاطات والدعم الإنساني

قامت «همسا» خلال العام الأول لانطلاقتها بمجموعة من الفعاليات لدعم المتضررين من الوضع الأمني بسوريا، عن طريق تقديم المعونات المادية لأسر الشهداء والجرحى في مدينة داعل، وكذلك توزيع السلل الغذائية في ريف دمشق. وامتد نشاطها ليعيد البسمة التي سرقت عن وجوه الأطفال اللاجئين في معسكرات اللجوء على الحدود التركية، فتم تقديم الهدايا للأطفال في حفل رأس السنة، وكذلك تقديم الهدايا للأطفال ضمن حفل في حي بابا عمرو. كما ساهمت «همسا» بدعم مادي لقافلة الحرية الأولى في تركيا. وقدمت الدعم للاجئين السوريين في المخيمات الأردنية. واستمر دعمها الإنساني بتقديم مواد طبية لحمص، وكفالات لأسر الشهداء وإسكانهم كما قامت بمساعدة أكثر من خمسين أسرة نازحة من حمص الى دمشق. وقدمت مساعدات مادية للنازحين في دوما وبرزة والقابون وحرستا.

وحين ازداد عدد اللاجئين إلى محافظة السويداء سارعت الهيئة كعادتها للقيام بالعمل الإنساني وتوزيع السلل الغذائية على اللاجئين إلى المحافظة وإلى منطقة جرمانا كذلك. وتنشط «هيئة مغتربي سوريا الأحرار» لدعم النازحين وتسهيل الأمور الحياتية لهم عن طريق مكتب التواصل مع الداخل ومجموعة من الشباب المتطوع. كما تدرس الهيئة إمكانية تنفيذ مشاريع صغيرة تعود بالفائدة المباشرة على الأطفال النازحين من المناطق المنكوبة. حصلت «همسا» على ثقة عدد من منظمات المجتمع المدني في ألمانيا والجمعيات السورية المدنية الصديقة في الداخل والخارج. حيث تبنّت «همسا» نظاماً داخلياً متوافقاً مع نص القانون الألماني، وحرصت على مأسسة أداءها باستمرار، وتطوير أشكال العمل التنظيمي بين أعضاء لجانها المتخصصة من المتطوعين، والتي تجمعهم روحية العمل ضمن قيود الأمانة العلمية والعملية ونبل الهدف. لذلك تمّ منح «همسا» شهادة الإعفاء الضريبي من الدولة الألمانية كأول هيئة مدنية سورية تحصل على هذا الامتياز، نتيجة إثبات مصداقيتها ومشروعيتها في العمل الإغاثي. مما حمّلها مسؤولية أكبر تجاه الوطن وما يمر به من كوارث مادية وإنسانية، ودفعها لزيادة فعاليتها الإغاثية والمؤسساتية، والحرص على تطوير أداء كوادرها مؤسساتياً ومدنياً. قناعةً بأن سوريا المستقبل تحتاج الكثير من العمل والوقت لبناء ما دمّره الاستبداد مادياً ومعنوياً وحضارياً من سوريا ـ مهد الحضارات.

«أمسيات ثقافية سورية دعماً لنضالات شعبنا البطل»

ضمن هذا الإطار دعت «همسا» لتظاهرة فنية في مصر باسم «أمسيات ثقافية سورية دعماً لنضالات شعبنا البطل» تقام في دار الأوبرا/ الهنغارات في القاهرة ما بين ٢٠ – ٢٤ /١٢/ ٢٠١٢ بجهود ذاتية ومستقلة كعادتها. مما يفترض دعم جميع الأصدقاء والتجمعات السورية والعالمية وبكل الوسائل المتاحة لإنجاح هذه التظاهرة ودعم أطفال ثورة الكرامة في سورية.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة النشاطات التالية:

هيئة مغتربي سورية الأحرار
The Free Association of Syrian Expats

• اليوم الأول ٢٠/١٢/٢٠١٢ :

– افتتاح معرض للفن التشكيلي المعاصر، الذي يُقام في الساعة الخامسة مساءً بمجمع الهناجر للفنون – أرض الأوبرا، ويستمر لغاية ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، بمشاركة مجموعة من الفنانين السوريين و العرب في مجمع الهناجر للفنون، متضمناً أعمال أكثر من ١٠٠ فنان تشكيلي مهم ومن جنسيات مختلفة، ممن ثبتوا مشاركتهم حتى اليوم، علماً بأنهم تبرعوا بأعمالهم التي تجاوزت ال٢٠٠ عمل لصالح مشاريع «همسا» الإغاثية.

– حفل موسيقي في الساعة السادسة والنصف مساءً – مسرح البالون:

يحيه الفنان نصير شمه من العراق.

• اليوم الثاني ٢١/١٢/٢٠١٢:

– أمسية شعرية في الساعة السادسة مساءً – مسرح البالون:

يحيها كل من الشعراء: أحمد فؤاد نجم من مصر، رشا عمران من سوريا، زين العابدين فؤاد من مصر، حسان عزت من سوريا.

– أمسية غنائية في نفس الصالة تحييها الفنانة ريم البنا من فلسطين.

– أمسية غنائية في الساعة الثامنة مساءً على مسرح مجمع الهناجر تحييها فرقة «مصابيح» من سوريا.

• اليوم الثالث ٢٢/١٢/٢٠١٢:

ندوة فكرية في الساعة الخامسة مساءً على مسرح مجمع الهناجر للفنون:

يشارك فيها سلامة كيله من سوريا & خالد علي من مصر.

– حفل فني في الساعة السادسة والنصف مساءً يحييه الفنان خاطر ضوا من سوريا .

• اليوم الرابع ٢٣/١٢/٢٠١٢:

– حفل فني في الساعة السادسة والنصف مساءً على مسرح البالون: يحيه الفنان سميح شقير من سوريا.

• اليوم الخامس ٢٤/١٢/٢٠١٢:

– حفل فني في الساعة السابعة مساءً على مسرح الجمهورية، تحييه فرقة «اسكندريلا» من مصر، وفرقة «مر الكلام» من سوريا.

– حفل التكريم و ختام الأمسيات على مسرح الجمهورية بعد انتهاء الحفل الفني.

وتضيف اللجنة المنظمة في الختام أن «أوطاننا لا تحتاجُ أصواتنا فحسب بل مثابرتنا على العمل المبني على الأمانة العلمية والعملية والأخلاقية....»

فضيحة الموازنة السورية للعام الحالي

نعيم نصار

علم المالية العامة يعرف قانون الموازنة العامة بأنها نشاط الدولة عندما تستخدم الوسائل المالية من نفقات وضرائب ورسوم وقروض لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة. وبحسب سانا أقر مجلس الوزراء السوري مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ بإجمالي قدره ١٣٨٣ مليار ليرة بزيادة قدرها ٤ ٪ عن موازنة العام ٢٠١٢، كما أقر المجلس بيان الحكومة حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣. وبدوره قال وزير المالية السوري محمد الجليلاتي: (إن الإنفاق الجاري في مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٣ بلغ ١١٠٨ مليارات ليرة سورية بزيادة ١٦٪ عن العام ٢٠١٢ والذي بلغ ٩٥١٫٥٥ مليار ليرة). وأضاف الجليلاتي بحسب وكالة الأنباء السورية سانا (إن أهم أسباب زيادة الإنفاق الجاري تعود إلى زيادة كتلة الرواتب والأجور من ٢٠٩ مليارات ليرة في الموازنة الماضية إلى ٢٣٦ مليار ليرة نتيجة خلق ما لا يقل عن ٣٦ ألف فرصة عمل بالإضافة إلى الزيادة الدورية التي يعمل بها بموجب قانون العاملين الموحد والدعم الاجتماعي الذي يقدم إلى المواطنين، والذي يتضمن دعم المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية ودعم المواد التموينية الدقيق والرز والسكر ودعم صندوق الإنتاج الزراعي وصندوق المعونة الاجتماعية والذي بلغ العام الحالي ٣٨٦ مليار ليرة فأصبح في عام ٢٠١٣ ٥١٢ مليار ليرة.

وأشار وزير المالية إلى أن الإنفاق الاستثماري تم تخفيضه من ٣٧٥ مليارا في موازنة العام ٢٠١٢ إلى ٢٧٥ مليارا في مشروع الموازنة الجديدة بسبب الظروف الحالية والحرب الكونية التي تشن على سورية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها والتي تهدف إلى إيجاد خلل في التوازن الاقتصادي في سورية من خلال الخلل البنيوي في التوازن الكلي على صعيد الاقتصاد سواء التوازن في ميزان المدفوعات، أي الميزان التجاري من خلال الفرق بين الاستيراد والتصدير، وأيضاً ميزان العمليات الرأسمالية والمقصود بها رؤوس الأموال أو الاستثمارات الوافدة إلى سورية وذلك عبر إخلال توازن الموازنة العامة للدولة وزيادة عجوز الموازنة وزيادة التضخم والبطالة) . كلام وزير المالية السوري هذا أو كلام حكومة الحلقي ردّ عليها السيد ماهر حجار أمين حزب الإرادة الشعبية وذلك بتاريخ ٤ تشرين أول وذلك ضمن مداخلة قدمها أمام (مجلس الشعب السوري)، ومما قاله حجار ويعتبر مضمون كلامه فضيحة مالية وإدارية وسياسية بحق الحكومة السورية:(فلننظر إلى ما قدمته إلينا الحكومة في القسم (عاشراً) من البيان المالي ص ٢٨ ولنلاحظ أهم- المشاريع الاستثمارية الواردة في مشروع موازنة عام ٢٠١٣ وتوزعها على قطاعات الدولة.

الواضح أن كامل هذا القسم منقول بالحرف من البيان الوزاري للعام الماضي ٢٠١٢ وربما قبل العام الماضي أو قبل قبله. دون أي تعديل، وربما دون حتى قراءة من الحكومة. ف (أهم) المشاريع الاستثمارية تتحدث عن:

- الاستمرار في تحسين تجهيزات نقل وضخ النفط الخام ومشتقاته! ص ٢٩
- تنفيذ أوتوستراد أريحا – اللاذقية!! ص٣٠ طريق الرقة – دير الزور ص ٣٠
- التعامل مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على أنهما وزارة واحدة! ص٣١
- تجهيز القناة الفضائية الدينية (نور الشام)! ص ٣٢
- إطلاق قنوات فضائية إخبارية!! ص٣٢

إلى آخر ما هنالك من فصول المضحك المبكي). ونضيف لكلام السيد حجار عن أي نفط يتحدثون، وإذا كان كلام السيد حجار صحيحاً وهو كذلك بالواقع نتساءل: لماذا لم يفعل المجلس ويرد الموازنة إلى الحكومة؟ لماذا قبل بهذه الموازنة الفضيحة، التي تتعامل مع واقع السوريين من خلال منطق الكذب وتصدير الوهم؟ وهي ذات العقلية التي ساهمت في إفقار السوريين .

وإذا اقتربنا من الرقم الذي رصدته موازنة ٢٠١٣ بالنسبة للأضرار التي فرضتها سياسة النظام السوري التدميرية تجاه الثورة الشعبية المستمرة منذ ١٥-٣ - ٢٠١١ فإن هذا الرقم لوحده يستحق أن يسمى أيضاً بأنه فضيحة متنقلة وهو ٣٠ مليار ليرة سورية بينما حجم الأضرار الذي اعترفت به الحكومة السورية هو ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية، وأيضا نعود لكلام السيد ماهر حجار ونأخذ منه ما قاله بهذا الخصوص: (وضعت الحكومة مبلغ ٣٠ مليار في اعتمادات العمليات الاستثمارية لعام ٢٠١٣ للإعمار وإعادة التأهيل للمنشآت العامة، والتحصينات الحدودية، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت الخاصة نتيجة للأوضاع الراهنة التي يمر بها القطر.

ماذا يعني هذا الرقم؟

كما هو معروف فإن حجم الأضرار الناتجة عن الأوضاع الراهنة تقدر كحد أدنى بألفي مليار ل.س. هذا يعني إذا اعتمدنا خطة الحكومة فإننا بحاجة إلى ما لا يقل عن ٦٦ عاماً لكي يتم التعويض الكامل وإعادة التأهيل. وأريد أن أسأل الحكومة هل هذا هو تفسيرها للمبادئ الاجتماعية التي تقوم على أساس التضامن والتكافل وكفالة الدولة لكل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ وحالات الكوارث المنصوص عنها في المواد (١٩ – ٢٢-٢٤) من الدستور. ألم تقسم الحكومة قبل تأدية مهامها على احترام دستور البلاد؟ هذا دستورياً، أما اقتصادياً فإن هذا الرقم يشكل حوالي ٢٪ من الموازنة كما يشكل من حجم الأضرار ١,٥ ٪.

ألا نجد سيادة رئيس المجلس والسادة الأعضاء أن هذا الرقم يفقأ العين بصغره؟

أليس التعويض وإعادة التأهيل اقتصادياً في الظرف الراهن هو استثمار بامتياز في أشد قطاعات الإنتاج الحقيقي إلحاحاً؟؟

أليس التعويض وإعادة التأهيل هو أحد المفردات العميقة جداً للحل السياسي للأزمة في سورية؟

لماذا تريد الحكومة تقزيم الأهمية العظمى السياسية والاقتصادية للتعويض وإعادة التأهيل؟

إن العلم الاقتصادي ومبادئ الحق والعدل والمنطق والمصلحة الوطنية العليا تفترض أن تضاعف نسبة هذا الرقم إلى الموازنة العامة أضعافاً مضاعفة وعدة مرات. بل نقول كان على الحكومة أن تقدم لنا حلولاً لمصادر إيرادات جديدة مخصصة للتعويض الكلي وإعادة التأهيل خلال عام واحد، وليس خلال ٦٦ عاماً). (انتهى كلام النائب). طبعاً تم تمرير هذه الموازنة التي لا تعترف بحجم الغلاء الحاصل بالأسعار وانعكاسها على حياة الناس، والموازنة ذاتها لا تتحدث عن حجم الإنفاق الذي تحصل عليه وزارة الدفاع السورية وأجهزة الاستخبارات التي تقتل السوريين منذ بدء الثورة، هل يتجرأ أي نائب سوري في (مجلس الشعب)على الاقتراب من هذه الموازنات ومقدارها؟ وإذا كانت الموازنة الحالية وبحسب كلام السيد حجار مخالفة للدستور الذي رتبته السلطة السورية القمعية، فماذا يمكن أن نقول عن حكومة وموازنة لا تعترف بالواقع إطلاقاً، فالثورة السورية يسميها السيد النائب حجار ب(الأوضاع الراهنة)واسم الثورة لا أحد يتجرأ في هذا المجلس الضاحك على ذكره.

والحقيقة أن مناقشة الموازنة في (مجلس الشعب) ليس سوى تقليد إعلاني إعلامي، الغرض منه تصدير الوهم للشعب السوري الذي فقد الثقة بهذه السلطة ومعها تلك الحكومة التي تعتبر أداة تنفيذية للسلطة، ولأنه فقد الثقة وخبر هذه السلطة طوال ٤٢ سنة وصل لمرحلة الثورة الشعبية. طبعاً الموازنة هذه بأرقامها الحالية لم تفكر بأية زيادة في رواتب العاملين في القطاع العام. لأنها موازنة كتبت ونقل قسم كبير منها من موازنات سابقة والغاية هي التمرير والتسويف ليس أكثر. وكلام أي مواطن سوري ثائر يقول سيأتي يوم النصر القريب، حيث تصير فيه الشفافية حقيقة يومية ودائمة وليست شعاراً زائفاً يرفع في الاجتماعات الحزبية لأعضاء حزب البعث، بغاية الكذب والتسويف والتأجيل فقط.

منظمة «أنقذوا الأطفال» تحذر من تردي وضع الأطفال السوريين مع حلول الشتاء

B.B.C: الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

حذرت منظمة أنقذوا الأطفال الخيرية من أن أبناء ٢٠٠ ألف لاجئ سوري يعيشون في الملاجئ بدول الجوار يواجهون خطرا حقيقيا بسبب البرد القارس مع حلول فصل الشتاء. ويذكر أن أكثر من مليوني سوري نزحوا داخل سوريا في ظل استمرار القتال بين القوات الحكومية والمتمردين. وأضافت المنظمة البريطانية أن الكثير من الأطفال يعيشون دون مأوى مناسب أو ملابس تقيهم قسوة البرد ومن ثم قد لا يتحملون ظروف الشتاء القاسية. وأطلقت المنظمة الخيرية حملة من أجل جمع موارد، قائلة إن الشباب الصغار وكبار السن والمرضى يتعرضون لخطر شديد إذا لم يتسلموا المساعدات الضرورية في الوقت المناسب.

وقال مراسل بي بي سي في بيروت، جيم مور، إن بعض العائلات السورية التي عبرت الحدود إلى الدول المجاورة سجلت نفسها في سجلات الأمم المتحدة للاجئين واستقرت بالتالي في مخيمات اللاجئين حيث توفر لهم الحاجيات الأساسية. وأضاف المراسل أن العديد من العائلات تعيش في مخيمات مؤقتة دون مأوى مناسب أو أسِرة أو ملابس صوفية ومن ثم تواجه خطر المياه الطوفانية ودرجات حرارة دون الصفر، وهي أوضاع عادية في الكثير من مناطق الشرق الأوسط.

وسُجّل نحو ٤٠٠ ألف لاجئ سوري أنفسهم بصفة رسمية في البلدان المجاورة التي لجأوا إليها وهو رقم تتوقع الأمم المتحدة أن يصل إلى ٧٠٠ ألف شخص بحلول نهاية هذه السنة في ظل استمرار الاقتتال بين المعارضة والحكومة في مناطق عدة في سوريا. ويقول ناشطون ومراقبون إن أكثر من ٣٨ ألف شخص قتلوا منذ بدء الصراع في سوريا ضد حكم الرئيس بشار الأسد.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121119__syria__refugee__children.shtml

سوريا أخطر دولة على الصحفيين من حيث الاستهداف والقتل للعام ٢٠١٢

الخميس ٢٠١٢/١١/٢٣

بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا منذ مطلع العام الجاري أثناء أداء عملهم ١١٩، ليسجلوا بذلك أعلى حصيلة في السنوات الـ١٥ الأخيرة منذ بدء تسجيل هذه الوفيات في العام ١٩٩٧ وفق المعهد الدولي للصحافة الذي يراقب حرية وسائل الإعلام. وكانت آخر أعلى حصيلة وفيات سجلت في ٢٠٠٩ حيث قتل ١١٠ صحفيين. والعام الماضي قتل ١٠٢ صحفي. وجاء في تقرير (رصد الوفيات) الصادر عن مقر المعهد الدولي للصحافة في فيينا أمس الخميس أن سوريا أكثر الدول خطرا هذا العام على وسائل الإعلام التي خسرت ٣٦ صحفيا في هذا البلد. كما قتل ١٦ صحفيا في الصومال، فيما جاءت المكسيك وباكستان والفلبين في مرتبة الخطر التالية للصحفيين.

وقال المعهد إن التقرير «يؤكد التهديد الخطير الذي واجهه المعهد الدولي للصحافة في معظم النزاعات في السنوات الـ١٥ الأخيرة حيث يستهدف صحفيون لمنع توزيع المعلومات». وتختلف أرقام المعهد الدولي للصحافة عن غيره من مراكز مراقبة حرية وسائل الإعلام مثل منظمة «صحفيون بلا حدود» التي لا ترصد فقط القتل المستهدف بل كل حالات الوفاة في قطاع الصحافة أثناء أداء العمل.

المصدر: الجزيرة– مرصد الحريات والحقوق

http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/74468fbd-1834-4541-a549-ad973a73e566?GoogleStatID=20

المرصد السوري: اكثر من ٤٠ الفا قتلوا منذ بدء الصراع في سوريا

تشرين الثاني ٢٣, ٢٠١٢

بيروت (رويترز) – قال المرصد السوري لحقوق الانسان إن اكثر من ٤٠ ألف شخص قتلوا خلال الصراع الممتد منذ ٢٠ شهرا بين قوات الرئيس السوري بشار الأسد ومن يقاتلون للإطاحة به. وقال رامي عبد الرحمن رئيس المرصد الذي يراقب أعمال العنف إن نصف القتلى تقريبا من المدنيين وإن النصف الآخر منقسم مناصفة بين مقاتلين معارضين وجنود حكوميين. وتابع عبد الرحمن قائلا لرويترز «من المرجح أن يكون الرقم أعلى من هذا بكثير لأن مقاتلي المعارضة والحكومة يكذبون بشأن عدد من قتلوا من قواتهم ليظهروا أنهم هم المنتصرون.»

ويجمع المرصد السوري الذي يتخذ من بريطانيا مقرا ويدعم المعارضة اسماء القتلى منذ بدأت القوات الحكومية إطلاق الرصاص على محتجين يطالبون بالديمقراطية في مارس آذار ٢٠١١. وحمل منشقون عن الجيش ومواطنون سوريون السلاح ضد الأسد واتخذ الصراع طابعا عسكريا. وقال عبد الرحمن إنّ المرصد لا يحصي إلاّ من يؤكد أصدقاؤهم أو أقاربهم مقتلهم. وأضاف «اعتقل ما بين عشرة و١٥ الف شخص منذ شهور وبالتالي لا نستطيع استخدام هذا العدد لأننا لا نعلم إن كانوا أحياء ام أمواتا.» ولا تستطيع رويترز التحقق من هذه الأرقام من مصدر مستقل بسبب القيود الصارمة التي تفرضها السلطات السورية على تغطية الأخبار.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AM05C20121123

معارضة المعارضة

ياسر عطا الله

ربما لن يستطيع الائتلاف الوطني إيقاف تناسل المعارضة السورية كما كان يعول عليه، فما هي إلا أيام على تأسيسه حتى تنادى عدد من (الأحزاب) والتيارات والشخصيات المعارضة إلى عقد مؤتمر تأسيسي لكيان سياسي جديد، وهذه المرة تحت اسم (التحالف الوطني الديمقراطي السوري)..

وعلى الأرجح، فإن هذا (التنادي) وهذا المؤتمر لن يكونا آخر المطاف في ظاهرة التكاثر الخرافية التي تشهدها المعارضة السورية، ومع أن كثيراً من الكيانات الوليدة أشبه بذباب الفاكهة، يولد في الصباح ليموت في المساء، فإن هذا لم يصد شهية المعارضين عن عقد المؤتمرات لتأسيس المزيد من التجمعات والتحالفات..

إذاً هل سيواجه الائتلاف الوطني مصير سلفه المجلس الوطني؟

طمأن (مؤتمرو القاهرة) السوريين بأنهم لن يكونوا (بديلاً عن الائتلاف الوطني وإنما رديفاً له). هذه العبارة، في الواقع، هي إشارة مقلقة أكثر بكثير من كونها إشارة مطمئنة، إذ اعتدنا سماعها كـ (لازمة) في كل حركات الانشقاق، وفي كل مؤتمرات التأسيس للكيانات التي أحاطت بالمجلس الوطني.. وهي الكيانات التي كانت تبدأ رديفة، ثم سرعان ما تنتقل إلى التشهير بالمجلس والطعن في سلوكه، وصولاً إلى منازعته الشرعية..

ثمة إشارات كثيرة تسوغ هذا القلق، وتثبت أن هذه الشكوك لا تندرج في باب (المحاسبة الاستباقية على النوايا)، فقد خرج عضو من المنبر الديمقراطي على إحدى الفضائيات ليقول: (إن الائتلاف الوطني فشل في تحقيق أشياء مهمة.. لم يستطع توحيد الفصائل المقاتلة على الأرض)، وهو كلام صحيح تماماً، مع إضافة بسيطة: هذا الحكم الحاسم أطلق بعد عشرة أيام (عشرة فقط لا غير) على تأسيس الائتلاف، وهي فترة لا تتيح لأعضاء حكومة جديدة في أعرق دول العالم، التعرف على أسماء بعضهم البعض!

هل يقودنا هذا إلى المطالبة بتنزيه أعضاء الائتلاف وتحصينهم من النقد؟

بالطبع لا، فأحد دوافع الثورة هو أن يكون النقد متاحاً واختلاف الرأي حقاً مصاناً، ولكن ثمة أسئلة تحدد مشروعية النقد وصوابيته:

ما هي الموضوعات التي ينصب عليها هذا النقد؟ ما وسائله.. قنواته.. توقيته.. أهدافه.. وكذلك مصادره؟

أحد المعارضين قال، في برنامج تلفزيوني، إن الائتلاف محكوم عليه بالفشل لأنه (قائم على مبادرة رجل اسمه رياض سيف)، وبعد أن ألحت المذيعة في السؤال عن وجه الاعتراض على سيف، لم يجد المعارض مناصاً من (مصارحة السوريين) بأن صاحب المبادرة (مو مخلص جامعة.. معو بكالوريا بس)!

لا يقدم نقاد الائتلاف، كما لم يقدم نقاد المجلس، خطاباً نقدياً متماسكاً ينطوي على بدائل وخيارات متقدمة. إنهم في أقصى يمين الائتلاف صباحاً وفي أقصى يساره مساءً..

ينتقدون الائتلاف لعدم امتلاكه أي تأثير على الثوار المسلحين، وفي الوقت نفسه يتهمونه بمحاولة السيطرة على هؤلاء الثوار وخطف قرارهم.. يأخذون عليه مبالغته في التعويل على الخارج، ثم يتهمونه بالتقاعس عن اقناع العالم بمزيد من الانخراط في الملف السوري!

الأدهى أنهم يحاكمون الائتلاف، الذي لم يبلغ عمره الشهر، على أنه سلطة حاكمة، تمتلك، منذ سنين، مقاليد الأمور وتقبض بيد فولاذية على مقدرات البلاد والعباد، حتى إنهم باتوا ينسبون كثيراً من مفاسد النظام الحاكم إلى هذه (السلطة المتخيلة)..

ومع أن كثيراً من هؤلاء يملكون قنوات تواصل عديدة مع الائتلاف، إلا أنهم يفضلون الشاشات كساحة للسجال والتشكيك (بل والتخوين)، معززين مقولة (شرذمة المعارضة السورية) التي صارت كليشة أثيرة لدى جميع الفضائيات.

معارضة المعارضة صارت موضة راسخة.. وهي، فيما يبدو، أكثر اغراء للبعض من معارضة النظام.. والغريب أن هذا البعض يتهم المدافعين عن الائتلاف والمطالبين بالالتفاف حوله، بأنهم (ورثة عقلية الاستبداد الذين يريدون من الائتلاف أن يكون بعثاً جديداً)، فيما الحقيقة خلاف ذلك: المطلوب فرصة كافية للكيان الجديد، عله يقدم للمعارضة عنواناً وحيداً جامعاً، تحتاجه الثورة وكل من يرغب في مساعدتها..

النظام السوري.. في الشمس والظل

محمد سليم

أظهرت الثورة السورية، من بين الأشياء الكثيرة التي أظهرتها، أن لا وجود للسياسة في سورية.. السياسة بوصفها مهنة قائمة بذاتها، تمتلك مقومات ومهارات محددة تجعل من صاحبها سياسياً محترفاً.

وربما ليس من المبالغة القول أن الثورة، وهي امتحان ملائم لمسألة كهذه، لم تقدم سياسياً محترفاً واحداً.

يندرج في هذا الحكم كلا الطرفين: أنصار الثورة وخصومها.

تمتلك المعارضة أسماء نظيفة، وكفاءات أكاديمية، وناشطين متحمسين، ووطنيين مخلصين.. ولكنها لا تمتلك سياسيين محترفين، وهو أمر بدهي هنا، فقد حال بين السياسة وبين الراغبين في احترافها نظام قمعي حرّم السياسة وجرّم كل من يحاول تعاطيها..

ولكن ماذا عن النظام الذي حكم سورية لأكثر من أربعين عاماً؟ أليس غريباً أن نكتشف، بعد هذه العشرة الطويلة، أنه لا يمتلك سياسياً واحداً قادراً على فعل أي شيء له علاقة بالسياسة.. حتى ولو إلقاء بيان متماسك، أو اطلاق تصريح قابل للنقاش، أو النطق بجملة واحدة تحمل ملامح ذكاء؟

إذاً كيف تمكن هذا النظام من حكمنا كل هذه السنين؟ كيف أدار علاقته بالعالم؟ كيف استطاع أن يكون شريكاً في ترتيب المنطقة؟ كيف فاوض وناور وحافظ على بقائه؟

لنعترف أن المفاجأة لم تكن كاملة، إذ كان شائعاً بين السوريين عدم وجود الكثير من السياسيين الرسميين البارعين، حتى بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة، غير أن الحديث كان يدور على بضعة (دهاة) في الظل، وعلى بضعة سياسيين ودبلوماسيين (متمكنين)..

أين هم اليوم هؤلاء (المتمكنين)؟ فارق الشرع لم ينتظر الثورة حتى يسقط عن نفسه هذا الوهم، فمنذ سنوات تكشف بطل (موقعة مؤتمر مدريد) عن مجرد رجل انفعالي حاد المزاج وكثير الهفوات. فقط لنتذكر البيان السعودي الذي حمّل الشرع مسؤولية تدهور العلاقات السعودية السورية، مشيراً إلى أن (الشرع كلما فتح فمه يتسبب بكارثة لهذه العلاقات)..

بثينة شعبان، المرأة التي تغنى الكثيرون بطموحها وديناميكيتها، بدت ومنذ اليوم الأول للثورة مجرد موظفة معينة بالواسطة، وهي لم تنجح في أن تكون ناطقة باسم النظام فضلاً عن أن تكون مستشارته السياسية..

وليد المعلم، الدبلوماسي (المحنك ذو النبرة الهادئة والأعصاب الحديدية)، والذي نسبت إليه إنجازات خرافية في تحسين العلاقات السورية الأمريكية، أعطي مساحة واسعة في بداية الثورة، فكانت الفكرة الوحيدة التي فتح الله بها عليه هي (محو أوربا عن الخريطة)..

ليغيب بعد ذلك مفسحاً المجال لتلميذه الوسيم، جهاد مقدسي، الذي لا يزال يطل علينا بنكاته السمجة وابتسامته البلهاء..

وبالمقابل فما أن سطع وهج الثورة، حتى تبدى أن أولئك (الدهاة) القابعين في الظل، لا يزيدون مهارة عن هؤلاء الواقفين تحت الشمس..

من إذاً كان وراء بقاء النظام و(نجاحه)؟

اثنان: الأمن بأجهزته الاخطبوطية، والذي أعمل البطش والترهيب والتنكيل والتدجين في الداخل، وأطلق أذرعاً إرهابية في الجوار..

والموقف الدولي الذي لاءمه دور النظام بعد أن ساهم هو في رسمه وصياغته..

أما الذين يصرون على (مهارة ودهاء وشطارة) فيكفي تذكيرهم بأن القذافي، وهو رجل لايجادل عاقل في مستوى ذكائه، قد حكم ليبيا أربعة عقود أيضاً..

نظامنا واحد من الأنظمة العربية التي أفرزتها الحرب الباردة، أنظمة احتاجها العالم في مرحلة دامت نصف قرن، ثم نسيها، أو تناساها، إلى أن أدرك مؤخراً أنها لم تعد صالحة، لاسيما بعد بروز لاعب جديد على الساحة: الشعوب العربية.

ضد الأصولية أم ضد الثورة؟ ديمقراطية بلا إسلاميين!

هشام القاسم

مع انطلاقة (الربيع العربي) بدت فزاعة الإسلاميين وكأنها سقطت دفعة واحدة وإلى غير رجعة، كما بدت المجتمعات العربية وهي تستعد لمغادرة الثنائية التي حكمت خياراتها لعقود طويلة: إما البقاء في ظل الأنظمة الديكتاتورية/ العلمانية، وإما حكم الإسلاميين الذين يزمعون إقامة دولتهم الدينية..

لقد تصدر الشباب المشهد الثوري، واحتل الحيز الأكبر من ساحات تونس ومصر واليمن.. وكان هؤلاء الثوار، بأساليبهم وشعاراتهم.. وحتى هيئاتهم، بعيدين تماماً عن أن يكون لهم أي صلة بالإسلام السياسي، الذي صور نفسه (وصوره آخرون) على أنه الحاضنة الحصرية لأي ثورة قادمة.

ولكن وما إن انجلى غبار الثورة، في بلد الشرارة الأولى تونس ثم في مصر، حتى تغير المسرح وتبدل اللاعبون. اختفى الشباب وتراجعوا إلى معاقلهم على الفيسبوك، فيما تقدمت الأيديولوجيات التقليدية وعلى رأسها الإسلامية. وقد توج هذا التحول بوصول حزبين إسلاميين إلى الحكم (النهضة التونسي، والحرية والعدالة المصري)..

هكذا صار بإمكان صناع ومروجي فزاعة الإسلاميين أن يفاخروا ببعد نظرهم بعد أن رأوا نبوءتهم وهي تتحقق..

هؤلاء لم يتيحوا للحكام الجدد أن يلتقطوا أنفاسهم، فسارعوا إلى مجابهتهم بحملات ضارية شابها الكثير من التهويل والمبالغة، غير أن كثيراً منهم، وفي حمأة الحماس الغاضب، أوقعوا أنفسهم في تناقض بالغ الوضوح..

فمن جهة ركزوا تهويلهم على ما يحمله الإسلام السياسي من أفكار انقلابية ستطيح بالكثير من عناصر الاستقرار التي أرستها الأنظمة السابقة: طبيعة الدولة، وهوية المجتمع، والعلاقة مع العالم..

ومن جهة ثانية لم يعدم هؤلاء إشارات على أن الحكام الجدد لا يملكون جديداً يقدمونه وأن مشاريعهم ما هي إلا شعارات جوفاء، وأن (نهار السلطة سرعان ما سيمحو كلامهم الكثير الذي صاغوه في ليل معارضتهم).. وبالتالي فهم سيعيدون انتاج الأنظمة السابقة، وفق الشروط والمعادلات نفسها، سواء في تركيبة السلطة أو في الموقف من القضية الفلسطينية، أو في العلاقة مع الغرب، أو في العلاقة مع مؤسسات الاقتصاد العالمية..

أي أن نقاد الإسلاميين (بالأحرى نقاد الثورات) يخوفون الرأي العام من التغيير الطوفاني القادم على أيدي الإسلاميين، وفي الوقت نفسه يأخذون على الإسلاميين عدم قدرتهم على أي تغيير!

غير أن الدليل الدامغ الذي يلوح النقاد به هو المد السلفي الذي طغى على المشهد السياسي في الدول التي أنجزت ربيعها، إذ صار هؤلاء السلفيون بلغتهم العتيقة وشعاراتهم المتطرفة.. بذقونهم الطويلة وجلاليبهم القصيرة، نجوماً تلفزيونيين، وصار متاحاً لهم دخول البرلمانات وتنظيم المظاهرات في الساحات العامة، ليطالبوا على الملأ بتطبيق الشريعة وتأسيس الدولة الإسلامية المنشودة..

والواقع فإن المتابع لنتاجات هذا النقد، المكتوبة والمرئية، يقع في التباس عويص، إذ يحار فيما إذا كانت الطعون موجهة أساساً للإسلاميين والسلفيين، أو للحرية السياسية التي أتاحت لهم الظهور؟!

وبما أن كثيراً من هذا الفريق الساخط ينتمي إلى اليسار التقليدي، فإن الرؤى القديمة تستيقظ مجدداً: الحرية السياسية المشروطة والمحصورة بطبقة أو بحزب، والديمقراطية المركزية التي تشرف عليها نخبة (طليعة) مثقفة متنورة تحدد خيارات الأكثرية وتقيدها بما يخدم التقدم والحداثة.. بالتالي فالديمقراطية الحقة، من وجهة نظرهم، هي تلك التي لا تتيح الظهور (بل حتى الوجود) للتيارات الإسلامية (الرجعية).. حتى لو كانت هذه التيارات تحظى بشعبية واسعة كفيلة بإيصالها إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع!

في سوريا يشكل خصوم التغيير حلفاً متعدد الأطياف والمشارب: أنصار النظام ومحاسيبه والمثقفون القريبون من دوائره، يساريون تقليديون تم تدجينهم منذ سنوات طويلة بإقناعهم أنهم شركاء في كعكة السلطة، يساريون (معارضون) ممن قرروا تأجيل ثورتهم إلى حين توفر شروطها التي لن تتوفر أبداً، قوميون لا يعنيهم إلا الصراع مع أعداء الأمة الخارجيين كما لا يحتاج مشروعهم في الوحدة العربية إلى ديمقراطية أو عدالة اجتماعية أو حرية تعبير، مثقفون متنوعون جرحت الثورة نرجسيتهم إذ لم تنتظرهم حتى يعدوا لها الخطط الفكرية والمقدمات النظرية..

هؤلاء جميعاً حملوا فزاعة الإسلاميين، وقدموا خطاباً تبريرياً تلفيقياً، قوامه خليط غير متجانس من الحجج والطعون والذرائع المشوشة والمتناقضة.. مساهمين، عن عمد أو دون عمد، في تغذية خطاب شعبوي مواز تتبناه شرائح اجتماعية (معظمها من الأقليات الطائفية)، قائم على الأساطير والروايات الشفهية المتواترة، وينطوي على رهاب غريزي، سحيق الجذور، من سيطرة الأكثرية وتسلطها.. هنا تختلط المفاهيم وتضيع الحدود، فيغدو السني هو الإخواني هو السلفي التقليدي هو السلفي الجهادي..

نحن إذاً أمام وجهين لعملة واحدة.. خطابين يصدران عن الفكر نفسه: واحد (عالم) يصوغه مثقفون ومنظرون وسياسيون، وآخر شعبوي شفهي، يدور على الألسن في الشوارع وعلى المقاهي.. والخطابان يغذي أحدهما الآخر ويتبادلان التأثير في حلقة محكمة..

ولكن ماذا يعني رفضنا لمنطق هذا التحالف؟ وما البديل عنه؟

هل يقودنا هذا إلى إسقاط كل الاعتراضات على الاسلام السياسي، والتحول من رفضه إلى التهليل له ولأهدافه، والسير في ركاب مشروعه بلا تحفظ أو نقد؟!

يميز الكاتب اللبناني حازم صاغية بين نوعين من نقد الإسلاميين: أحدهما ينتمي إلى ما ذكر سابقاً، أما الآخر فهو (مطلوب ومحترم، بل نبيل حين يصدر عن قوى وأصوات شاركت في ثورات بلدانها أو أيدتها ودافعت عنها. يصح ذلك خصوصاً في أولئك الذين سبقوا الإسلاميين إلى الثورات، ولم يدفعهم دخول الإسلاميين إليها إلى الخروج منها، فحين صعد الإسلاميون، أو كُتب لهم الفوز الانتخابي، استأنف هؤلاء نشاطهم الثوري ضد الإسلاميين، دافعين ثوراتهم إلى محطة أعلى وأرقى. في عداد أولئك يقف ليبراليون ويساريون، كما تقف ناشطات وناشطون يعرفون أن أفق الإسلاميين مسكون بالنيات التوتاليتارية، والرغبات النكوصية، وأنه في أحسن الأحوال، لا يتسع لحريات النساء والمبدعين والأقليات، كما يهدد النسيج الوطني للبلدان، وأنه لا بد من استبداله سلمياً وديموقراطياً بأفق أرحب. إلا أنهم يعرفون أيضاً أن تلك الثورات، بإسقاطها الاستبداد، هي ما فتح الباب لنضالاتهم المكملة والمتوجة، مثلما فتح الباب لخصومهم الأيديولوجيين الإسلاميين).

إذاً يتوجب على التيارات العلمانية واليسارية والليبرالية، أي ما يسمى بالتيارات المدنية، أن تستعد لاستئناف الصراع مع التيار الإسلامي.. ولكنه صراع من نوع آخر، بأساليب وشروط جديدة، وعلى أرض مختلفة تماماً.. صراع فكري، لا مكان فيه للإقصاء والإلغاء.. مع ضرورة إسقاط كل الأدوات الاستبدادية التي استخدمت سابقاً.. وإسقاط الوهم القاتل بالتغيير القسري الإرادوي من فوق..

إن نصف قرن من إنكار الإسلام السياسي وعدم الاعتراف بمشروعيته، وضع هذه التيارات في موقع المستبد، وجعلها تجابه جمهوراً واسعاً يشكل، الآن على الأقل، أكثرية واضحة.. وبالتالي فعليها أن تعلن براءتها من النظام القمعي الذي حكم باسمها، فجلب نتائج كارثية عليها وعلى المجتمع برمته.. وبالنظر إلى تلك التجربة المرة لا بد أن تقبل بالوقوف مع (الخصم) على أرض واحدة مستوية، وتحت سقف الديمقراطية، حيث الفرص متكافئة، والأفكار هي أدوات الصراع، وصناديق الاقتراع هي المرجعية..

وماذا لو رفض (الخصم) هذا الإطار وانقلب على هذه المرجعية مستخدماً أدوات من خارج اللعبة الديمقراطية؟ هذه ستكون معركة أخرى، وبإمكان هذه التيارات أن تجد لها أنصاراً كثر في الداخل والخارج..

إنه موسم الديمقراطية، حيث شهية المجتمعات العربية باتت مفتوحة على الحرية والمشاركة السياسية، مما يضيق الفرصة أمام نوايا الاستبداد أياً كان مصدرها.

هذا الاستحقاق بات قريباً، فالثورة لن تتوقف والنظام لم يعد أبدياً.

«دانا بقدونس» وقوة الفعل في مواجهة الأيديولوجيا

سارة مراد

(أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي، لأني كنت محرومة لمدة ٢٠ سنة من أن يُلامس الهوا جسدي... وشعري).

بهذه الكلمات اعلنت الشابة السورية «دانا بقدونس» تضامنها مع حملة «انتفاضة المرأة في العالم العربي»، وأشهرت ثورتها الشخصيّة تجاه القيم المجتمعيّة/ الذكوريّة، متمثلةً بالصورة النمطيّة للمرأة العربية المُسلمة وارتباط هذه الصورة بحجاب المرأة، حيث يمكن للحجاب أن يمتد من غطاء الرأس إلى الثوب الفضفاض الذي يُغلف الجسد وصولاً إلى الخِمار الذي يحجب الوجه وملامحه الإنسانية.

وضعت «دانا بقدونس» صورتها على صفحتها على موقع «الفيسبوك» مع لافتة كُتِبَ عليها تلك الكلمات السابقة، وصورة جواز سفرها حين كانت تضع غطاء الرأس، وبدأ الرد الشرس، وكان رداً متطرّفاً من كلا الطرفين، ومع تزايد حدّة وطيس معركة «التعليقات» لم يبقَ من خصوصيّة تجربة «بقدونس» سوى مفردات: (من أن يُلامس الهوا جسدي... وشعري). إذ شنّ المتحرّرون- إن جاز القول- هجومهم ضد مجموعة عناصر المنظومة الدينية التي ترتبط بالحجاب وضرورته للمرأة، ومن جهتهم قدّم الغير متحررون ردهم بالتركيز على هذه المفردات لتوضيح سوقيّة الفكرة المطروحة، وتأكيد رؤيتهم بارتباط حجاب المرأة بقيم أخلاقية مثل: الطهارة والعفّة والشرف، وسوى ذلك ليس إلاّ تسويقاً دونياً للجسد ورغباته. وقد وصل الأمر في أحد الشباب أن وضع صورة له وهو يُغطي رأسه بحجاب نسائي صغير، وحمل لافتة كُتِبَ عليها:

(أنا مع تحجّب الرجل في العالم العربي، لأني من ٢٠ سنة والشمس أكلت راسي وشلوطت شعري وحواجبي).

البارز في هذه القراءات السريعة حدّتها، وضعفها، حيث لجأ معظم المعلقين إلى استهداف شخص «دانا» وآخرون إلى استهداف شخص الرمز الديني مثل النبي «محمد» (ص). إنّ غياب المنطق في سلسلة طويلة من «الردح» ليس سوى مؤشراً مُقلقاً لغياب أي قدرة على التحاور لدى شريحة واسعة من الشباب، تبدأ بالدرجة الأولى من غياب أي أرضيّة معرفيّة قويّة ورصينة ومتماسكة لدى أي من الطرفين للدفاع عن وجهة نظره. خاصّة وأنّ مفهوم غطاء الرأس تحديداً لا يعود جذره إلى الفكر الديني وحده، وإنّما إلى ما هو موجود كذلك في تراث المنطقة الثقافي، منذ «البابليين» و«الآشوريين».

كذلك نجح المنتقدون في إيصال صوتهم إلى إدارة الموقع الشهير، حيث تمّ يوم ٢٠١٢/١٠/٢٦ إغلاق صفحة مجموعة «أنا مع انتفاضة المرأة في العالم العربي» التي نشرت الصورة لمدة ٢٤ ساعة، بعد أن قامت إدارة الموقع بحذف الصورة، على خلفيّة «الشكاوى» العديدة التي تلقتها الإدارة وتخص الصورة، وتمّ الإبلاغ عن الصورة باعتبارها «إهانة».

مما اضطر إدارة الصفحة لكتابة بيان بهذا الشأن ذكرت فيه:

«إنه لمن دواعي الأسف أننا لا زلنا مضطرّون إلى أن نطلب من الآخرين أن يقرأوا قبل أن يقوموا بالهجوم، وأن يفهموا ما يقرأون قبل أن يبدأوا حملات الغضب والكلام المُسيء وبيانات الكراهية لما نشأ في الانتفاضة».

هذا الأمر يدفعنا إلى التساؤل حول غياب الخلفية المعرفية لتراثنا الفكري الإسلامي وأشكال تمظهره الاجتماعي، وأسباب هذا التمظهر ونتائجه، بحيث نتساءل مجدداً: أين هم الداعمون ولو نظرياً لتحرّر المرأة في العالم العربي؟ لماذا لم يتضامنوا ولو «إلكترونياً» مع «دانا بقدونس»؟ لماذا لم يساهموا بشن حملات تطالب بالإبقاء على الصورة؟ لماذا لم نشهد ثورةً تتناقلها الصفحات الزرقاء للموقع الشهير تدافع وتدعم موقف «دنا» الذي يمكن النقاش حول مدى تطرّفه في نقد المؤسسة الدينية الإسلامية؟ علماً أنه سبق وشهدنا مثل هذه الحملات التضامنيّة الشرسة جداً حين أطلقت إحدى الناشطات السوريات شتيمةً تضرب في أسس المؤسسة الدينية والفكر الديني الإسلامي، وكان وقتها آخر عشرة ايام في شهر رمضان، حيث يحتفل الجميع بطقس من أهم الطقوس الإسلامية الراسخة في مستوى عاداتنا المجتمعية، وفي هذه العشرة أيام تكون «ليلة القدر» ذات الخصوصية الدينية!!!

في الواقع كان الرد من قبل من أسميناهم بالمتحررين أكثر قسوة، حيث اعترضت الكاتبة «جورجيت حداد» على موقف «دانا بقدونس» باعتباره محاولة تلفت الأنظار عن «الثورة السورية»، معتبرة أنّ قضية الحجاب هي قضية شخصية لا تهم جميع الناس، وبالتالي لا يجب ربطها بانتفاضة المرأة العربية.

أمّا الكاتبة «خولة الحديدي» فربما كانت أكثر منطقيّة في تقديم مبرراتها لرفض التضامن مع «بقدونس»، حيث رأت أنّ الحملة التي تدعو «لانتفاضة المرأة العربية» سطحية متمثلةً باللافتات التي تحملها الصبايا، وهنّ من مختلف دول العالم العربي، أمّا في ما يخص «بقدونس» فرأت أنّ رفض الحجاب وطرح هذه القضيّة الإشكالية من منطلق حاجة الجسم ل «شم الهواء» هو أزمة أساساً في منطق الطرح. لكن الأسوأ هو وقت رفع هذه القضية، إذ أنّه وقت الثورة السورية من أجل حريّة المجتمع من الاستبداد والسلطة القمعيّة وبناء الدولة الجديدة.

هنا نصل إلى السؤال الأكثر جوهريّة في قضيّة «دانا بقدونس»: فهل هي ثورة فرد، أم ثورة امرأة «انتفاضة المرأة في العالم العربي»، أم ثورة مجتمعات؟

دانا بقدونس لم تطلق شتيمة عابرة، دانا بقدونس لم تقدّم تنظيرياً فكرياً أو تحليلاً اجتماعياً لوضع المرأة السورية وارتباطه بقضية الحجاب، دانا بقدونس وببساطة أعلنت موقفاً شخصيا أو لنقل أنها ثورة شخصية، وليست المشكلة في زمن ثورتها، حتى لو خسرت ثورتها أم ربحت كما نعرف من حكايات التاريخ الكثيرة. دانا أعلنت ثورتها التي تشببها، بسيطة، مباشرة، وفيها لمحة «رومانسية شعرية» صادقة لا يمكن لأحد أن يُقدرها إن لم يعش التجربة، ويمتلك تلك الأحاسيس وتفاصيل المعاناة وضروبها.

لو كانت شتيمة عابرة لتتابع سيل التأييد والتكفير، إذ ليس

هناك ما هو أسهل من إطلاق الشتائم وفتح موجات الغضب الآنية والمحدودة من خلفها، إلاّ أنّ ممارسة فعل، وإعلانه بمثل هذا الوضوح والبساطة هو المُقلق للجميع، من كلا الطرفين. ففي الوقت الذي تعددت وتلونت فيه اللافتات المرفوعة بمبررات المتضامنين مع انتفاضة المرأة في العالم العربي، حيث قرأنا عن أزمات التعليم والجنسية والزواج المُبكر، الضرب والتعنيف والختان، وصولاً إلى الاعتداء الجنسي وسواها من إشكالات المرأة العربية وقضاياها، فإنّ احداً لم يهتم لتقديم رؤيته بخصوص هذه «الانتفاضة» لأنها بقيت شعارات على ورق، مثل الكثير من الحملات التي تدعم قضية المرأة وتحاول معالجة أزماتها بكلمات على الورق. الجديد في تجربة «دانا بقدونس» أنها بدأت بفعل ولاحقاً وُضِعَ على الورق، الخطورة هنا تكمن في الجرأة على «الفعل»، فعلٌ يُشكّل في جوهره ممارسة للحرية الشخصية، ويضرب في ذات الوقت بالسلطة الاجتماعية ذات المرجعيّة الدينية.

الحرية الفردية واحدة من أهم الأزمات التي تواجه السوريين اليوم، إذ غالباً ما ينحو طرف إلى التشدد بها حتى ولو وصلت حد «الإساءة» العلنية واللفظية لجوهر الفكر الديني، وآخر يتشدّد بها وبحقه في ممارسة معتقداته الدينية حتى ولو وصل الأمر حد إباحة سفك دم الآخر إن خالف تعاليم هذا المعتقد الديني. وهي أزمة جهل قبل كل شيء، جهل بالفكر الإسلامي أولاً ممّا يفتح المجال واسعاً للقراءات السريعة، الفردية، لتعاليم هذا الدين، وجهل بالفكر الغير ديني، الذي يبدأ من إلغاء فكر الآخر لإثبات وجوده، عوضاً عن أن يكون متماسكاً وصلباً للدرجة الكافية لأن يكون إلى جانب فكر الآخر، وإلاّ فإننا سنبقى حيثما نحن، بدون أي منطق فكري باستثناء منطق الأيديولوجيات الإقصائية، أيديولوجيات وأفكار مبرر وجودها يقوم على نفي وجود الآخر.

بين غزة وسوريا وسباق الهمجية!

فداء يونس

بين سوريا وغزة مشتركات كثيرة هذه الأيام، غارات وقصف جوي وتدمير، وبينهما قتل مستمر وشعوب تدفع الثمن، وبين غزة وسوريا متفارقات مهمة لا يمكن تجاوزها، ففي غزة هنالك دولة معتدية اسمها اسرائيل، تقصف وتدمر، وتقتل الناس المدنيين والأبرياء من شعب آخر تعتبر وجوده انتهاكاً للطهرانية العبرية على مدى العصور، بينما في سوريا دولة تقصف شعبها وتدمر مدنها وبلداتها المنتفضة طلباً للحرية، وفي سوريا دولة تقتل مواطنيها الأبرياء وترتكب بحقهم أبشع المجازر الهمجية التي لم تعرفها دولة اسرائيل المعتدية لا من حيث النوع ولا من حيث الكم.

هذه المفارقة دفعت الحاخام يعقوب يوسف ابن كبير حاخامات اسرائيل والمرشد الروحي لحزب شاس اليميني عوفاديا يوسف ليقول: «على جيش الدفاع الاسرائيلي التعلم من سوريا الذبح وتدمير الاعداء».

وحتى لا نقول أن حديث الحاخام يقوم على مبالغة ديماغوجية، نتابع فصول المفارقة مع قناة «الميادين» لغسان بن جدو الموالي لسوريا وحزب الله، حين أرادت نشر فيديو عن مجازر الجيش الاسرائيلي في غزة التي أرتكبت بحق الأطفال الفلسطينيين، فلم تجد إلا فيديو سبق نشره لمشاهد من جرائم النظام السوري التي أرتكبت في مدينة الحراك من محافظة درعا. ولم ينتبه معدو الفقرة الإخبارية في قناة «الميادين» أن نمرة السيارة التي ظهرت في الفيديو سورية.

وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مهنية غسان بن جدو ومهنية «الميادين» الممولة من قبل حزب الله وإيران أيضاً.

كاريكاتير العدد - لا مكان للطفاة

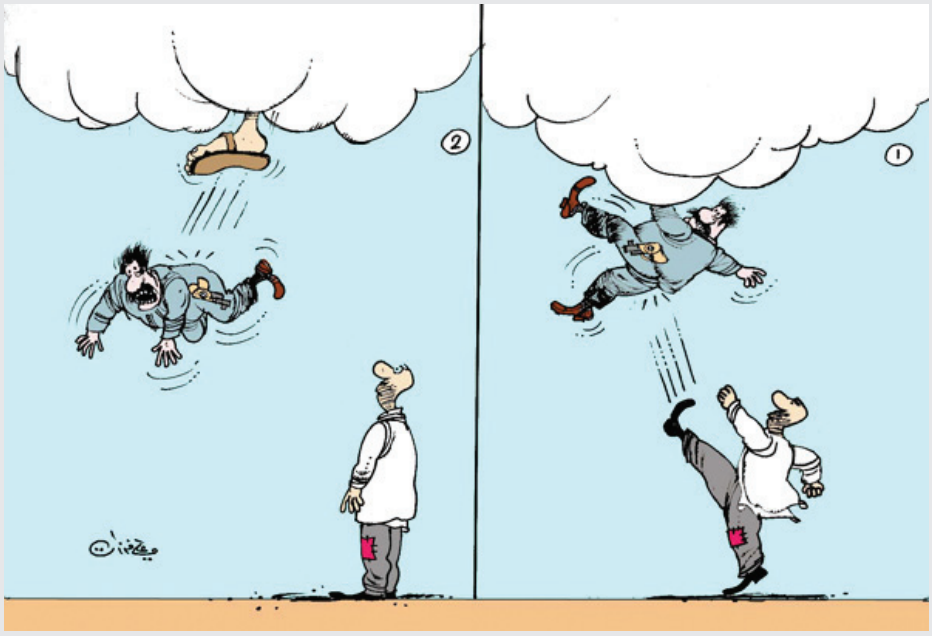

في أروقة الإعلام الرسمي

يمام ونوس

يعتقد المسؤولون في سوريا أن إشكالية الإعلام السوري تكمن دائما في الأشخاص، فيبعدون مديرا لصالح آخر، مع أنهم غالباً ما يكتشفون سوء خياراتهم، فيعيدون من تم استبعادهم أصلاً، وحين يتم استنفاذ الدور الإعلامي لمدير ما أثبت فشله في أغلب الإدارات التي أسندت إليه، يتم ترحيله ببساطة إلى وزارة الخارجية برتبة سفير، حتى غدت وزارة الخارجية ملجأً للإعلاميين الذين أثبتوا فشلهم، ولن يكون آخر الراحلين باتجاه وزارة الخارجية السيد عدنان محمود وزير الإعلام السابق، الذي عُين سفيرا لسوريا في طهران، وهي من أهم السفارات السورية لنظام الأسد وبشكل خاص في هذه المرحلة، التي بدأ فيها العالم الغربي يعتمد سفراء لسوريا وللشعب السوري معينين من قبل المجلس الوطني كممثل شرعي ووحيد للسوريين.

المشكلة ببساطة ليست في سوء الإعلاميين السوريين بقدر ما هي في سوء الإعلام السوري، لذلك كان السؤال الذي يتردد باستمرار: لماذا ينجح الإعلاميون السوريون خارج بلادهم، ويفشلون ضمن مؤسساتنا الرسمية؟ أو بصيغة مفارقة: لماذا نصدر إعلاميين ناجحين ولا نصدر إعلاما ناجحاً؟

يتفق أغلب المتابعين أن القضية تتعلق بالحرية أولاً وآخراً، فلا إعلام ناجح بدون حرية الإعلاميين، وهو ما يفتقده الإعلامي السوري ضمن مؤسساتنا الرسمية، وإذا نجح إعلامي في هذه المؤسسات فإنها عاجزة عن استيعابه، كما حصل مع الزميل زياد غصن الذي شكل علامة غارقة في الصفحة الاقتصادية لصحيفة تشرين السورية حين رأس تحريرها، مما شجّع صحيفة «الخبر» الاقتصادية الخاصة للاستعانة به ضمن كادرها التحريري الأول، حتى تمّ إيقافها في بداية الأزمة، ليفاجأ لاحقاً بإسناد رئاسة تحرير صحيفة تشرين إليه، حيث شكلت هذه المهمة مقتلا بالنسبة له، فالمحرر الاقتصادي الناجح، فشل خلال عام ونصف من ترأسه لتحرير جريدة تشرين في تطويرها مهنياً، لأنه ببساطة يفتقد حرية العمل ضمن كادر لا يحسد عليه، فصدر الأسبوع الماضي قرار وزير الإعلام عمران الزعبي بإعفائه من منصبه لأسباب لم يوضحها قرار السيد الوزير، الذي عين محله رغداء ماردينى.

الزميلة ماردينى حائزة على شهادة الدكتوراه في الأدب العربي من جامعة دمشق، وخريجة معهد إعداد الإعلاميين، وعملت في المعهد العالي للعلوم السياسية، ومن مخضرمي كادر التحرير في صحيفة تشرين، لكنها ببساطة لم تترك أي أثر مهني بارز في مسيرتها تلك، ولا نعتقد أنها ستنجح في حل معادلة تربيع الدائرة، وتطوير الصحيفة التي عرفت سنوات ذهبية في بداية انطلاقتها سبعينات القرن المنصرم، أما الزميل زياد غصن فلا أعتقد أن زمن النظام الذي فرغت ساعته الرملية، سيمنحه فرصة الاستفادة من الميزات المادية للعمل برتبة سفير في وزارة الخارجية.

وزير الإعلام عمران الزعبي فاجأنا بقرار آخر يقضي بإيقاف بث المحطة الأرضية في التلفزيون السوري بقناتيها الأولى والثانية، تلك المحطة التي انطلقت عام ١٩٦٠ حين كان التلفزيون ما زال يبث بالأبيض والأسود، وقد شكلت ذاكرة وأرشيفا للسوريين، رغم كل الصعوبات التي عانت منها، وحولتها إلى نموذج متخلف، وإن كان الشق الثاني لهذا القرار يحمل وعداً بالاستعاضة عنها بإطلاق فضائية باسم «تلاقي»، نشك أن يتاح لها الفرصة للعمل، لكن الأسوأ في الأمر هو الطريقة التي أوقفت بها برامج القناتين الأولى والثانية صبيحة ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، وصرف مئات العاملي بهما، وأغلبهم عاملون بالبونات أو كمتعاقدين غير مثبتين، أي أصبحوا الآن بدون عمل، وبدون أية تعويضات.